(فلسفة النقود)

تاليف: جورج زيمل

عرض: أ.د.جورج هيربرت

ترجمة: د.حيدر قاسم مطر التميمي(*)

صدر عن سلسلة(تُرجمان) في المركز العربي للأبحاثً ودراسة السياسات/ الدوحة، مطلعَ العامَ الحالي ٢٠٢٠م، كتاب(فلسفة النقود)، وهو ترجمة الطبيب السوري عصام سليمان العربية لكتاب الفيلسوف الألماني جورج زيمِل Georg Simmel(١٨٥٨-١٩١٨م).الذي يُعد من أهمِّ السوسيولوجيين الألمان إلى جانب:ماكس فيبر، ونوربرت إلياس،وكارل ماركس، وغيرهم. وهو الذي عُرف بالسوسيولوجيا التفاعليه من جهة، وبسوسيولوجيا الأشكال من جهةٍ أخرى. مهتمأبمواضيع ا جتما عية مثير ة و لا فتة للانتباه،مثل:النقود،والموضة،والمرأة،والطَّائفة،و المظاهر ،والفن،والمدينة،والغريب،والفقراء،وا لفرد،والمُجتمعً،والتفاعل، والرابط الاجتماعي، والتنشئة الاجتماعية... ويُعد كتابه(فلسفة النقود)(١) الذي نشره أول مرةٍ باللغة الألمانية سنة ١٩٠٠م تحت عنوان: Philosophie des Geldes، من أهمِّ الكتب السوسيولوجية المتميزة في تاريخ علم الاجتماع الحديث والمعاصر. حيث اعتمد فيه مؤلِّفه المنهج التاريخي والسوسيولوجيا الشكلية، فهو لا يتناول النقود من منظورٍ اقتصادي، بل يصب اهتمامه على البُنية المنطقية للنقود، وتأثيرها في حياة الإنسان

(*) بيت الحكمة- قسم الدراسات التاريخية

والمُجتمع، وفي الثقافة الحديثة إجمالاً.

وبحسب عرض ناشر النسخة العربية للكتاب[٢]، فإنَّه يتألَّف من(٦٩٢) صفحة بالقطع الوسط، موثَّقاً ومفهرساً، من ستة فصولٍ موزَّعة في قسمين. يربط القسم الأول، القسم التحليلي، النقود بالشروط التي تحمل طبيعتها ومعنى وجودها، وفيه ثلاثة فصول، هي:

ف١: القيمة والنقود

في الفصل الأول،(القيمة والنقود)، ثلاثة مباحث. يتناول زيمِل في المبحث الأول بالدَّرس الواقع والقيمة بوصفهما مقولتين مستقلتين متقابلتين، تغدو من خلالهما مضامين تصوراتنا صوراً للعالم، والحقيقة النفسية للقيمة الموضوعية، والموضوعي في الممارسة العملية بوصفهِ مقياس كلِّية الذاتي وضمانهِ، والقيمة الاقتصادية من حيث هي إضفاء الموضوعية على القِيَم الذاتية عِبرَ إنشاء المسافة بين الذات المُستهلِكة مباشرةً والموضوع، والتماثل مع القيمة الجمالية، والاقتصاد حين يُنشئ المسافة عِبرَ الجهد والتنازل والتضحية ويزيلها في آنٍ معاً.

يتطرق المؤلِّف في المبحث الثاني إلى التبادل، بوصفهِ وسيلة تخليص الشيء من أهمية قيمتهِ الذاتية الخالصة، ففيه تُعبِّر الأشياء عن قيمتها تبادلياً، وإضفاء الموضوعية على قيمة الشيء من خلال تقديم شيء آخر مقابله، والتبادل بوصفهِ شكل الحياة وشرط القيمة الاقتصادية وحقيقة اقتصادية أولية، واختزال نظريتَي المنفعة والنُدرة، والسعر المحدد اجتماعياً باعتبارهِ المرحلة التي تسبق السعر المنظَّم موضوعياً.

أمَّا في المبحث الثالث، فيدرس إدراج القيمة الاقتصادية في صورة عالَم نسبية، وترسيم صورة العالَم النسبية من منظور النظرية المعرفية، كإنشاء البراهين في اللانهاية وإضفائها الشرعية على بعضها تبادلياً، وموضوعية الحقيقة والقيمة بوصفها علاقة بين عناصر ذاتية، والنقود من حيث هي التعبير المستقل عن علاقة التبادل التي تُحوِّل الأشياء المطلوبة إلى أشياءٍ اقتصادية، وتؤسِّس لإمكانية تبادل الأشياء، وتحليل طبيعة النقود بالإشارة إلى استقرار قيمتها وتطورها وموضوعيتها، والنقود بوصفها التحويل المادي لشكل الكينونة العام الذي بموجبهِ تشتق الأشياء أهميتها من علاقة بعضها ببعض.

ف٢: القيمة المادية للنقود

في الفصل الثاني،(القيمة المادية للنقود)، ثلاث مباحث. في الأول، يتناول المؤلِّف بالبحث ضرورة القيمة الخاصة للنقود للقيام بوظيفتها في قياس القِيَم، مفنِّداً ذلك من خلال تحويل المكافئ المباشر بين السلعة الفردية ومقدار النقود الفردي إلى مساواةٍ بين نسبتين: بين السلعة وكمية السلع الكلِّية الفعَّالة آنياً من ناحية، ومقدار النقود الفردية وكمية النقود الكلِّية الفعَّالة آنياً من ناحيةٍ أخرى. كما يتناول عدم وعي القاسم المشترك لهذهِ النِّسب، والإمكان المنطقي لوظيفة نقود مستقلة عن أيِّ قيمةٍ مادية، والضرورة الأولية لنقودٍ قيِّمة، وتطور تصورات المكافئ إلى ما وراء هذهِ المرحلة وصولاً إلى الطابع الرمزي الخالص للنقود.

ويبحث زيمِل، في المبحث الثاني، في التخلِّي عن الاستعمالات غير النقدية لمادة النقود، والسبب الأول ضدَّ النقود بوصفها مجرد

رمـز، أي علاقـات النقود - السـلع التي تجعل القيمـة الخاصة للنقود زائـدةً عن الحاجة، غير المعـروف بدقَّة، وقيمة النقود الخاصة بوصفها إصلاحـاً لهذا القصـور، والسـبب الثاني ضدَّ النقود بوصفها مجـرد رمز: قابلية الزيادة غير المحـدودة للرموز النقدية، واللامبالاة النسـبية بالمُسـتوى المُطلـق لكميـة النقـود والأخطاء التي تقود إليها. كما يتنـاول النقود في تطورها مـن أهميتها المادية إلى أهميتها النسـبية كحالةٍ سلوكيةٍ عامة.

أمَّـا المبحـث الثالـث، ففيه تحليـل للتطور التاريخـي للنقـود مـن المـادة إلـى الوظيفـة، والتفاعـلات الاجتماعية وتبلورها في أشـكالٍ خاصة، والعلاقة المشتركة للمُشترين والبائعين بالوحدة الاجتماعية بوصفها الشرط الاجتماعي المُسبق لتداول النقود، وأهمية كبر المجموعات الاقتصادية وصغرها، وتراخيها وتكتلها بالنسبة إلى الطابع المادي للنقود.

ف٣: النقود في سلاسل الغايات

فـي الفصـل الثالث،(النقـود فـي سلاسـل الغايـات)، ثـلاث مباحث أيضـاً. يبحث زيمِل فـي الأول الفعـل الغائي بوصفـهِ تفاعلاً واعياً بيـن الـذات والموضـوع، وطـول السلاسـل الغائيـة، والأداة بوصفهـا الوسـيلة المكثفـة، والنقود بوصفها المثـال الأنقى للأداة، وازدياد قيمـة النقـود من خـلال لا محدوديـة إمكانات اسـتعمالها، والإضافـة المجانية التـي تمنحها الثـروة، واختـلاف كمية النقـود ذاتها بوصفها جزءاً مـن ملكيةٍ كبيـرة وصغيرة، مـع تحديد الأسعار الاستهلاكي، وتطابق النقود مع نماذج شخصية لا ترتبط بوسطٍ اجتماعي.

فـي المبحث الثاني، تحليلٌ للتطور النفسـي للوسـيلة إلى غايات، أي النقـود بوصفها مثالاً أقصى، ولاعتماد طابعها الغائي على الاتجاهات الثقافية للحِقَب الزمنية، والنتائج النفسـية لموقع النقود الغائي: الجشع، والبخل، والتبذير، والفقر الزهدي.

ويضم المبحث الثالث بحوثاً في كمية النقود بوصفهـا كيفيتهـا، والفـروق الذاتية لحصص المخاطـرة، والظاهـرة العامـة للنتائـج غيـر المتساوية نوعاً التي تترتَّب على أسبابٍ متغيرة كمـاً، وعتبة الوعـي الاقتصادي، والحساسـية المختلفـة بالنظر إلـى المثيـرات الاقتصادية، والعلاقـات بين المثيـرات الخارجيـة والنتائج الحسـية فـي مجـال النقـود، وأهميـة الوحدة الشـخصية للمالـك، والعلاقـة الموضوعيـة والثقافية بين الشـكل والكم، وبين كمية الأشياء ونوعيتها، وأهمية النقود لهذهِ العلاقة.

يتابـع القسـم الثانـي مـن الكتاب،(القسـم التركيبي)، تأثيـرات ظاهرة النقـود التاريخية فـي العالم، أي في شـعور الأفراد بالحياة، وفي ترابـط مصائرهم، وفـي الثقافة العامـة، وفيه ثلاثة فصول، هي:

ف٤: الحرية الفردية

في الفصـل الرابع،(الحرية الفردية)، ثلاث مباحث. يُعنى المؤلِّف فـي الأول بالحرية التي توجد بالارتباط مع الالتزامات، وتدرجاتها التي تتوقف على ما إذا كانت تلك الالتزامات تشـمل الشخص أو منتجات العمل(الدفع النقدي بوصفهِ الشـكل الأكثـر توافقاً مع الحرية الشـخصية)، ووجهة نظر في مسـألة تعظيـم القِيَم من خلال تغيرات المُلكية، والتطور الثقافي الذي يزيد عدد

الأشخاص الذين يعتمد المرء عليهم، مع نقصانٍ متزامن في الصلات بأشخاصٍ محددين فردياً، والنقـود بوصفها حامل العلاقـات الموضوعية بين الأشخاص، ومن ثمَّ حامل الحرية الفردية.

فـي المبحث الثاني تحليـلٌ للمُلكية بوصفها فعلاً، وللتبعية المتبادلة بيـن التملُّك والكينونة، ولانحـلال هذهِ التبعية بواسـطة مُلكيـة النقود، ولغيـاب الحرية بوصفهِ تداخل سلاسـل عقلية: هـذا الغياب يكون في حـدِّهِ الأدنى عندما يكون تداخـل كلَّ سلسـلةٍ منهـا بالأكثـر عموميةً في السلسلة الأخرى، وللحرية بوصفها انطباع الأنا عن الأشياء، وبوصفها مُلكية.

ويتنـاول المؤلِّـف، فـي المبحـث الثالث، مسـائل تمايـز الشـخص عـن المُلكية: إنشـاء المسـافة وإضفاء الموضوعية التقنية من خلال النقود، وفصل الشـخصية بكُلِّيتها عن نشاطات عملهـا الفردية ونتائجه بالنسـبة إلى تقويم تلك النشـاطات، واسـتقلال الفـرد إزاء المجموعة وأشـكال جمعيـاتٍ جديـدة بفضـل النقـود، والعلاقـات العامة بين الاقتصـاد النقدي ومبدأ الفردانية.

ف٥: المكافئ النقدي للقِيَم الشخصية

في الفصل الخامس،(المكافـئ النقدي للقِيَم الشـخصية)، ثلاث مباحـث. يركِّـز زيمِل في الأول على مسـألة الديَّة، والانتقـال من التقويم النَّفعي للإنسان إلى التقويم الموضوعي والتقويم المُطلق، والغرامة النقدية ومراحل الثقافة، وتقدم تمايز الإنسان وحيادية النقود بوصفها سبباً لعدم تلاؤمها المتزايد، وشراء الزوجة وقيمة المرأة، وتقسـيم العمل بين الجنسـين والمهر، والعلاقة النموذجيـة بين النقود والبغاء، وتشـابه تطوره مع تطـور ديَّة القتل، وزواج المال، والرشـوة مثالاً على التميز والنقود.

ويـدرس زيمِل فـي المبحث الثانـي تحوُّل حقـوق محدَّدة إلى مطالب نقدية، وقابلية تحقيق المطالـب، وتحويل القِيَـم الموضوعية إلى قيمٍ نقديـة: المعنـى السَّـلبي للحريـة واقتلاع جذر الشخصية، وتباين القيمة بين الإنجاز الشخصي والمكافئ النقدي.

أمَّـا المبحـث الثالث فينظر فـي مال العمل وتأسيسـه، وعمـل العقل المجانـي، واختلاف أنمـاط العمل بوصفهـا فوارق كميـة، والعمل العضلي بوصفهِ وحدة العمـل، وقابلية اختزال قيمة العمل الجسـدي إلى قيمة العمل النفسـي، واختلافات نفعية العمل كأسـاسٍ في مقابل مال العمل.

ف٦: أسلوب الحياة

فـي الفصـل السـادس والأخير،(أسـلوب الحياة)، ثلاث مباحث. يُعنى أولها بتحقُّق تفوق الوظائف العقلية على الوظائف الشعورية بفضل الاقتصاد النقدي(غياب خاصية أسـلوب الحياة وموضوعيته)، والدور المزدوج للعقل والنقود وهو، بحسـب مضمونهما، دورٌ فوق شخصي، وبحسـب وظيفتهمـا، فـردي وأنوي(العلاقـة بالنَّزعـة العقلانية للقانون والمنطق)، والطبيعة الحسابية للعصر الحديث.

ويُعنى ثانيها بمفهـوم الثقافة، وتنامي ثقافة الأشـياء وتخلُّـف ثقافـة الأشـخاص، وإضفاء الموضوعية على العقل، وتقسيم العمل سبباً في

افتـراق الثقافة الذاتيـة والموضوعية ورجحان الأولـى أحيانـاً، وعلاقـة النقود بحاملـي هذهِ النَّزعات المضادة.

أمَّا ثالثها فيُعنى بتغيرات المسـافة بين الأنا والأشـياء، بوصفها تعبيراً عن تباينات أسلوب الحيـاة، والميـول الحديثة نحو تكبير المسـافة وتصغيرهـا ودور النقـود فـي هـذهِ العمليـة المزدوجـة، والائتمـان، وسـيادة التكنولوجيا، وإيقـاع أو تناظـر مضاميـن الحيـاة ونقيضه، وتجـاور الميلين أو تعاقبهمـا وتطورات النقود من حيث هي مثيلتهما وحاملتهما، وسرعة إيقاع الحيـاة وتغيراتها وتغيرات الموجودات النقدية، وتركيز التداول النقدي، وتحريك القِيَم، والثبات والحركـة بوصفهمـا من خصائص فهـم العالم وتركيبه في الطابع النسبي للكينونة والنقود من حيث هي الرمز التاريخي للكينونة.

وفيمـا يلـي، ترجمـة لواحـدةٍ مـن أبـرز وأولـى القراءات التي كُتبت حـول كتابنا محلّ الدراسـة[٣]، وبنسـختهِ الألمانية، تلك هي التي وضعهـا البروفيسـور والفيلسـوف الأميركي جـورج هيربـرت ميـد George Herbert Mead(١٨٦٣-١٩٣١م)، كمـا أنَّـه كان عالم اجتمـاع وعالـم نفس بجامعة شـيكاغو، والذي كان يحظـى باحتـرامٍ كبيـر باعتبـارهِ واحـداً من مؤسِّسـي التعاونية الرمزيـة Symbolic interactionism، والـذي أصبح يُشـار إليه بالتقليـد الاجتماعـي فـي شـيكاغو. مسـتغلين إصـدار الكتـاب باللغـة العربية لترجمـة هذهِ القـراءة الرائدة والصادرة عـن واحدٍ من أبرز المختصين في مجالهِ المعرفي.

النص المُترجم:

يجـذب نقاشـان فـي كتـاب البروفيسـور سيمل(فلسـفة المـال) اهتمـام أيَّ اقتصـادي: دراسـته للقيمة، وقياسـها من حيـث المال. هذا التعامل ليس اقتصادياً بالأسـاس ولكن فلسفي، أي أنَّ المؤلِّف يُحلِّل شكل الموضوع الاقتصادي بـدلاً من محتـواه. وتقع نقطة بدايـة النقاش في التناقض بين الشخصية الموضوعية وصلاحية القيمة، والشـخصية الذاتية للرغبة والدافع الذي تنشـأ منه. لا توجد قيمة عندمـا لا يوجد تقييم، لكن العلاقـة الفورية لقناعة الدافع والرغبة، أو نقص القناعـة لا تتضمَّن تقييماً، ولا أيِّ أدواتٍ للتخمينات.

يؤكِّـد الكاتـب على وجـود عالم مـن القِيَم الاقتصاديـة. وبينمـا نُـدرك الطاقـات المادية المسـتقلة عن مشـاعرنا تجاه الـوزن أو كثافة الأحاسـيس الأخـرى، أو الصـواب والخطـأ الـذي يقف فـوق رغباتنـا واشـمئزازنا، لذلك هناك قيـم اقتصاديـة موضوعية أعلـى مقابل الدوافع والرغبات، وكما هي حال علاقات تلك الأشـياء المادية والمعنوية مـع بعضها البعض والتـي تعطيها شـكلها ضمن عوالمهـا، كذلك بالنسـبة للعلاقات بين هذهِ الأشـياء الاقتصادية التي تحدد قيمتها. العلاقة الأساسـية بهذا العالم الاقتصـادي هـي القدرة على التبـادل، وعندما نبحث عـن الحوافز التي تُشـبع رغباتنا لإيجاد رغبةٍ مناسـبة، والقناعة بالتالي ليسـت فورية، فنُجسِّـد تلـك الحوافز على شـكل أشـياء وهذهِ العمليـة متعلِّقـة بـالإدراك، لكن عندمـا نُنجز الهدف سـنُضحِّي بشيءٍ مقابل آخر، وتأخذ تلك التضحية شكل التبادل، وهذهِ العملية اقتصادية، والشـيء اقتصادي أيضاً. وبينما القناعة ليست فوريـة، فهناك مسـافة بين الدافـع وذلك الذي

يُشبعه، وتلك المسافة هي(النُدرة).

مـا يحدد طاقة الشـيء المادي ليـس الدافع لكن العلاقات بين الأشـياء؛ لذلك ما يحدد قيمة الأشياء ليس الدافع للأكل أو الشرب أو الحب أو الكسـب ولكن علاقات التبادل. وبالتالي فالقدرة علـى التبادل لا تُبنـى على هذهِ القيمـة ولكنها مصدر تلك القيمة.

المنفعة هي الافتراض المُسـبق لكلِّ النشاط الاقتصـادي، وتكـون علاقة الدافـع مع هدف الرغبـة ولا يمكنهـا أنْ تكـون معيـار القيمة. وكذلك الحال بالنسبة لتكاليف الإنتاج التي تعود إلى منفعة الأجـر أو الربح، ولا هامش المنفعة الذي يصل إلى إشباع الرغبة عِبرَ المُنتَج. يجب إيجـاد معيار القيمة في معـادلات الأهداف بين الأشياء القابلة للتبادل في العالم الاقتصادي.

اسـتخدم الكاتـب مقارنـة العلـوم الماديـة بتصريحـهِ هذا الموقـف؛ لأنَّه ظهر له تشـابه مثيـر للاهتمام بيـن الميل في النظريـة المادية لتعريـف أهدافهـا مـن حيـث قوانيـن الحركة والنظرية الاقتصادية التي تدعو لتعريف القِيَم، ليس بإشـباع الرغبات ولكن بقوانين التبادل في حالات حدوث الشيء.

النتيجـة المنطقيـة لنظرية القيمـة هذهِ هي أنَّ(قيـاس) القيمـة يجـب إتباعه مـن علاقات الأشـياء الاقتصادية في التبادل. ويقدم المؤلِّف هذا كهدفٍ مثالي فقط لا يمكن بلوغه.

يكافح الاقتصاد لبلوغ مرحلة التطور حيث تحدد الأشـياء مقياس قيمتها عِبرَ آليـةٍ تلقائية، بغـضِّ النظـر عن مقدار شـعور الأشـخاص بالقيمـة التي أخذتها هذهِ الآلية لنفسـها كشـرطٍ ومادة.

بتعبيـرٍ آخـر، يجب أنْ تكـون النقود رمزاً فقط للعلاقة بين أيَّةِ سـلعةٍ وكتلة السلع المنظِّمة للمُجتمـع الاقتصادي. وبالتالـي أيِّ تقييمٍ نقدي يتضمَّن أنَّ مقدار النقـود المدفوعة لمادةٍ معينة يتحمل ثروة المُجتمع.

المعادلة بين قيمة السـلعة وقيمة مبلغ المال لا تتضمَّـن معادلة بين عاملين بسـيطين، لكنها نسبة أيِّ مسـاواة جزأين حيث القاسم المشترك لأحـد الجانبيـن هو مجمـوع كلِّ السـلع، ومن الجانـب الثانـي مجمـوع كلِّ النقـود بمُجتمـعٍ اقتصادي محدَّد.

لذلك تحـت ظروفٍ مثالية لـن تكون هناك ضرورة لامتـلاك النقود قيمـة متأصِّلة، وهي مجرد تعبير عن العلاقة بين قِيَم السلع المذكورة على شكل جزء. والنقود هنا رمزية تماماً. ويبدأ هذا التطـور بمعادلة بين بعض السـلع وبعض أجـزاء القيمـة المعيارية المنظِّمة، مثل أشـياء الزينـة العامـة. يُظهر التاريخ أنَّ تلك الأشـياء بـكلِّ هذهِ الحـالات عندما تُسـتخدم كنقود تميل لخسارة قيمتها الحقيقية وتصبح رمزية. ويظهر هـذا الميل بشـكلٍ مكثَّف في اسـتخدام الذهب. والفشـل ببلوغ الحالة المثالية هـو نتيجة عجز مجتمعٍ معيَّن لتحقيق معادلتهِ بين سلعهِ المختلفة والمجموع الكامل والدقيق.

تُعد هذهِ النقاشـات ثروةً هائلة من التوضيح النفسـي والمادة التاريخية. لكن الهدف الرئيسي مـن البحـث هو إتباع أثـر النقود واسـتخدامها لعلاقة الفرد مع المُجتمع. هدف البحث اجتماعي مع أنَّ معالجته تغطِّي عدَّة مجالات في السياسة والاقتصاد والمالية.

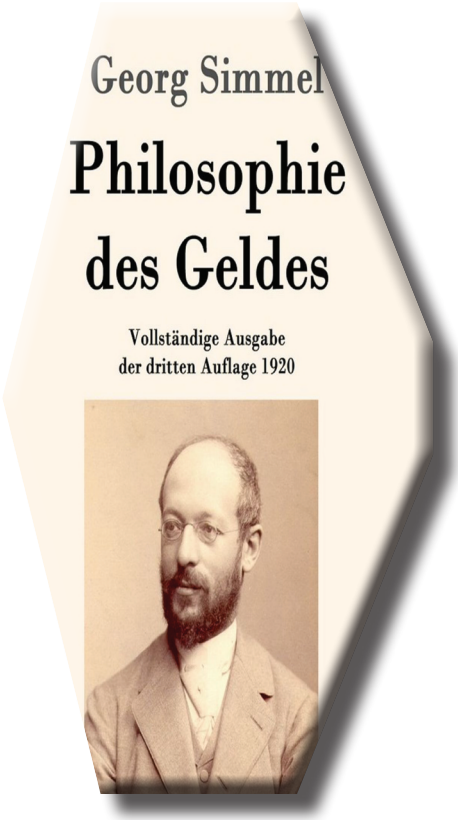

الهوامش:

(1) Georg Simmel، Philosophie des Geldes، Leipzig: Duncker & Humblot، 1900.(2nd ed.، 1907) [The Philosophy of Money].

(٢) يُنظر الموقـع الإلكتروني للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات:

https://www.dohainstitute.org/ar/BooksAndJournals/Pages/Philosophie-des-Geldes-Arabic-Translation.aspx

(3) Mead، George H.،(Book Review) “Philosophie des Geldes. By: Georg Simmel. Leipzig: Duncker & Humblot، 1900. 8vo، pp. xvi + 554”، In: Journal of Political Economy، vol.9، Issue.4، Sep. 1901، Pp.616-619